J. of Egy. Acad.Soc.For Enviro. Devel. (D- Enviro. Studies), Vol. 14 No. 2, 2013

التحول إلى الإقتصاد الأخضرفى مصر ضرورة ملحة لتحقيق العدالة الإجتماعية ومشروع قومى للأجيال القادمة

Transformation to green economy in Egypt is an urgent need to achieve social justice, and national project for future generations

By

Hany A. Abdel-Salam

Department of Zoology, Faculty of Science, University of Benha, Benha, Egypt

Abstract:

At the present time, Egypt needs new innovative solutions to change the social reality and political situation. This will not happen by solutions of conventional economy, but by solutions which create new reality and new economy. The most important of these solutions are the transformation and restructuring the economy to an economy based on sustainable development. Green economy is most suitable for countries with limited natural resources, such as Egypt. Country should adopt green politics which is based on: ecological wisdom, democracy, social justice, and nonviolence. Some other measures would be taken to green the market. The roles of government, financial institutions, public and private sectors and institutions of civil society are very important for transforming Egyptian economy into green economy.

نحن فى مصر فى الوقت الحالى نحتاج إلى حلول جديدة مبتكرة لمحاولة تغيير الواقع الإجتماعى والسياسى الذى نعيشه وهذا لن يحدث بالحلول الإقتصادية التقليدية ولكن بحلول جديدة تخلق واقعا جديدا وإقتصادا جديدا ومن أهم هذه الحلول هو التحول وإعادة هيكلة الإقتصاد إلى الإقتصاد القائم على التنمية المستدامة وقوامه **الاقتصاد الاخضر** الذى هو الأكثر ملائمة للدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة مثل مصر(Kütting, G.,2004).

وللأسف مصر تقع على خريطة الدول الأقل إستعمالا للتنمية المستدامة والعناية بالبيئة والأعلى للإنبعاثات الكربونية على مستوى العالم (Environmental Leader, 2013).

ماهو الإقتصاد الأخضر ؟

هو تقليل إستخدام الكربون فى الإقتصاد والطاقة عموما و إستخدام بدائل أخرى كالطاقة المتجددة والكفاءة فى إستخدام الموارد وأن يكون هذا شاملا كل المجتمع فالاقتصاد الأخضر إقتصاد منخفض الكربون ويؤدى هذا الإقتصاد إلى **النمو الأخضر** وهو نمو إقتصادى يحافظ على الثروات الطبيعية والنظم البيئية بإدراج **الإعتبارات البيئية** فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج والإستهلاك مع تصحيح الخلل الإجتماعى والإقتصادى مما يؤدى إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع وبالتالى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية (Makower, J., 2009).

وماذا يفعل الكربون فى الإقتصاد ؟ وماهى عواقب هذا الإستخدام المفرط لهذه الموارد الكربونية ؟

تستخدم الدولة البترول ومشتقاته والفحم كمصادر للطاقة فى الصناعة والزراعة وفى العملية الإنتاجية عموما وإستخدام هذه الموارد من الطاقة لإنتاج الكهرباء كما يستخدم البترول كوقود للسيارات وشراء الموارد البترولية أو الوقود الحفرى يؤدى إلى العجز الإقتصادى وتلوث وتدمير البيئة الذى ينعكس سلبا على حالة المجتمع والمواطنين ويزداد الفقر وتنقطع الكهرباء نتيجة لقلة الموارد والعملة الأجنبية اللازمة لشراء المواد البترولية

. (Brown, R. B., 2001)

وأساس استخدام الإقتصاد الأخضر هو فصل الرفاهية التى يحققها الإنسان عن الإستهلاك الكبير للموارد كما يحدث فى الإقتصاد الآن أى تحقيق الرفاهية فى المجتمعات من غير أن نحقق النمو الإقتصادى وهذا هو التحدى الحقيقى فى الإقتصاد الأخضر وذلك بإستخدام الطاقة المتجددة (UNEP, green economy, 2011).

وإستخدام مبادئ الإقصاد الأخضر فى التنمية سيؤدى إلى التغيير الإجتماعى والإقتصادى والثقافى المطلوب فى المجتمع المصرى .

ماذا يجب أن نفعل حتى نتحول إلى الإقتصاد الأخضر فى مصر ؟

أولا : تبنى السياسة الخضراء

وهذه السياسة قائمة على :

1-الحكمة البيئية : وفى هذه السياسة يجب وضع الإعتبارات البيئية فى الحسبان طوال الوقت وفى تنفيذ جميع المشروعات والأعمال والتصرف بتوازن وعدم تدمير البيئات الطبيعية تحت أى مسمى ومهما كانت الحاجة إلى ذلك وعدم إستعمال المواد السامة المدمرة لصحة الانسان والحيوان والبيئة فى العملية الإنتاجية أو بناء المساكن والمصانع أو لإنتاج مواد عذائية وعمل دراسات للأثر البيئى لكل المشاريع مهما كانت صغيرة حتى ولو كانت بناء منزل صغير .(Zimmerman, M. E. (a) & (b), 2006)

2-الديمقراطية : بدون الديمقراطية لن تصلح السياسة الخضراء لأنه يجب أن تكون هذه السياسة قائمة على الإختيار ومشاركة غالبية الشعب ومنظماته .

3-اللاعنف : هذه السياسة ترفض العنف بأى صوره من الصور فى المجتمع والمفروض أنها تلبى حاجات الناس وتطلعاتهم لحياة أفضل .

4-العدالة الإجتماعية : الهدف من السياسة الخضراء هو تحقيق **العدالة البيئية** حيث أن أحد أهم مظاهرها هو إلغاء الأحياء العشوائية ونقل الناس إلى أماكن حضارية لائقة بيئيا وإنسانيا وبالتالى ستتحقق العدالة الإجتماعية بين الناس فى المجتمع (Kempf, H., 2010).

ثانيا : تخضير آليات السوق

إستثمار 2% كل عام من الدخل القومى للإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر وهذا **الإستثمار الأخضر** يعطى نموا طويل المدى مع تجنب السلبيات الناتجة عن تغير المناخ وندرة المياه وفقدان خدمات النظم البيئية الطبيعية ويجب أن تعمل الحكومه فى جميع المجالات على تخضير آليات السوق (Al-Bia Wal-Tanmia, 2011) وذلك بالعديد من السياسات التى يمكن إتخاذها ومنها:

1- أن تعطى البنوك **قروضا خضراء** على سبيل المثال لا يعطى البنك قرضا لسيارة عادية وعليه أن يعطى أو يشجع على قرض لسيارة خضراء تعمل بالبنزين والكهرباء معا أو تعمل بالكهرباء فقط .

2- أن تكون كل القروض المعطاه من البنوك قروضا لمشاريع **البنية التحتية الخضراء** والمشاريع الغير مدمرة للبيئة وأن تتم دراسات للجدوى البيئية والأثر البيئى لكل المشاريع الصغيرة والكبيرة .

3- تحويل الوظائف إلى **وظائف خضراء** (مكتب العمل الدولى – جنيف , 2013) فمثلا حينما تضع الحكومة قوانين البناء بحيث تتلائم مع قوانين **البناء الأخضر والعمارة الخضراء** فإن العمالة ستتحول إلى وظائف العمارة الخضراء وأيضا فى قطاع الطاقة حينما تتحول الوظائف إلى وظائف الطاقة المتجددة فهذا معناه أننا حولنا هذه الوظائف إلى وظائف خضراء

.(Kütting, G.,2004)

4- والوظيفة الخضراء يجب ألا تكون خضراء فقط بل تكون لائقة ومنتجة وتوفر دخل جيد وحماية إجتماعية للشباب والفقراء وتحترم حقوق العمال وتمكنهم من إتخاذ القرارات التى تؤثر على حياتهم .

5- لتحقيق حلم العدالة الإجتماعية لثورة 25 يناير يجب أن **تكون مكاسب الفقراء** للتحول إلى الإقتصاد الأخضر أكبر من مكاسب الأغنياء حيث سيسهم الإقتصاد الأخضر فى القضاء على الفقر بتحقيق النمو الاقتصادى وخلق فرص العمل للشباب والمحافظة على النظم البيئية وإستدامة خدماتها (UNEP, green economy, 2011).

6- يجب إعطاء ميزات ضريبية للشركات والأفراد الذين ينتجون أو يروجون **للمنتجات الخضراء** ذات القدرة العالية على البقاء فى يد المستهلك لمدة طويلة وذات الجودة العالية والتى لا تدمر صحة الانسان والبيئة .

7- يجب أن تكون كل أو معظم المشتريات الحكومية **مشتريات خضراء** حتى يمكن خلق الطلب على **السلع والخدمات الخضراء** مما يؤدى إلى زيادة الطلب على هذه السلع .

8- أن يكون الدعم الحكومى أعلى وأكبرعلى وسائل **الطاقة والتكنولوجيا الخضراء** وأيضا يكون موجها **للسلع الخضراء** .

9- تقليل الإعتماد على الأوراق والوسائل الورقية فى المخاطبات والرسائل الحكومية والتحول إلى الإستخدام الإلكترونى لتقليل النفايات الصلبة المنتجة فى المجتمع وبالتالى تقليل التلوث وأيضا دعم عجز الميزانية بعدم الصرف على الكميات الضخمة من الأوراق التى تتعامل بها الحكومة .

10- الإلتزام بإعطاء تطبيقات البرمجيات الحرة وضعا تفضيليا فيما لا يقل عن 50% من المشروعات الحكومية ووضع خطة زمنية للإنتقال الكامل إلى الإعتماد على البرمجيات الحرة في مشروعات الحكومة لما في ذلك من ميزات إستراتيجية فنية و إقتصادية وإعادة تصميم مناهج المراحل الدراسية المختلفة بحيث يتعلّم الطلبة الأساسيات و المفاهيم بالتطبيق على برمجيات حرة يمكنهم الحصول عليها مجانا بغير الإعتداء على الملكية الفكرية (Openegypt.org, 2013).

11- الحد من الإنفاق الحكومى فى المجالات التى تستنفذ **الموارد الطبيعية** كما يجب على الأجهزه الحكوميه ألا تبنى نهائيا فوق الاراضى الزراعية حتى لو كانت هذه الأراضى ملكية حكومية أو رمى المخلفات الحكومية فى نهر النيل .

12- عمل **صناديق خضراء** للإستثمار فى الإقتصاد الأخضر مثل صناديق المعاشات وصندوق الضرائب على الإقتصاد غير الاخضروالصناديق الخاصة الاخرى .

13- الإستثمار فى **الصناعات والتكنولوجيا الخضراء** مثل إنتاج مواد وأجهزة يمكن إعادة تدويرها وإنتاج الأجهزة المدعمة للإستخدام الأخضر مثل السخانات الشمسية والسيارات الكهربائية .

14- عمل تخفيضات ودعم **المنتجات الخضراء** أكثر من المنتجات المعادلة لها وليست خضراء مثل وسائل إنتاج الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء .

15- زيادة الضرائب على الأنشطة **المدمرة للبيئة** خصوصا المصانع المستخدمة للكربون والسيارات القديمة والمصانع الملوثة للبيئة .

16- فى الإقتصاد الأخضر يجب تحقيق **التنمية المستدامة** وهى أن تكون التنمية الاقتصادية غير مدمرة للبيئة و صحة الناس ولا تستهلك كل الموارد المتاحة وتحافظ على الموارد للأجيال القادمة بالإضافة للإستخدامات الأخرى الممكن إكتشافها من موارد الطاقة المتجددة التى يمكن أن تحسن الإقتصاد وترفع مستوى المعيشة (مكتب العمل الدولى – جنيف , 2013).

17- فى الإقتصاد الأخضر يجب التحول إلى الإعتماد على **الطاقة الشمسية** بدلا من الوقود الحفرى وخصوصا مصر حيث أنها تقع عليها أكبر كمية من الطاقة الشمسية على سطح الأرض وهذا سيمثل تحسنا رئيسيا فى الإقتصاد المصرى نتيجة لزيادة الموارد من الطاقة المتجددة (Vaitheeswaran, V. V., 2005).

18- يجب التحول إلى **إستخدام الطاقة الشمسية فى التسخين** خصوصا تسخين الماء فى البيوت والمصانع بواسطة السخانات الشمسية وهذا سيقلل الإعتماد على الكهرباء من الشبكة العامة ويقلل أعطالها ويوفر مبالغ طائلة على الدولة كانت تستخدم لشراء المواد

البترولية لتوليد الكهرباء (Renner, M., 2012).

19- التحول إلى الإعتماد على الورش الصغيرة لتصليح الأعطال الناتجة عن إستخدام الخلايا الشمسية المولدة للكهرباء وكذلك السخانات الشمسية وذلك بتمويل البنوك لمثل هذه الورش وتمويل العاملين على التدريب على هذه **الحرف الخضراء** .

20- فى الإقتصاد الأخضر يجب الإعتماد على **وسائل النقل العام الخضراء** المعتمدة على الطاقة الشمسية بدلا من الإعتماد على السيارة التى وقودها البنزين والتحول الى **السيارات الكهربائية** او السيارات التى تعتمد إستخدام **الايثانول** والوقود الحيوى.

21- تحسين وسائل النقل العام وخاصة مترو الأنفاق والقطارات والإستمرار فى بنائها حتى تصل إلى معظم أجزاء المدن وحتى يستعملها الناس بدلا من السيارات فيقل الزحام والتلوث.

22-فى الإقتصاد الأخضر يجب إعادة **تدوير المواد** بدلا من إستعمال مواد جديدة وخاصة النفايات الصلبة الملوثة للشوارع فى المدن المصرية وتدوير المواد موضوع أساسى للتحول للإقتصاد الأخضر وتحسين الأداء الإقتصادى بتحقيق الأرباح نتيجة لهذه العملية.

23-إعادة تدوير **مياه الصرف الصحى** وعدم إلقائها فى نهر النيل والبحيرات الشمالية وإستخدامها فى تخضير المدن الجديدة والصحراء وزراعة الاشجار.

24- تحويل أو جعل كل المبانى الحكومية مثل المدارس والجامعات والمستشفيات ذات **كفاءة خضراء** فلا يكون هناك تسريب للطاقة الكهربائية وذلك بعدم إستعمال الإضاءة بالنهار فى الأماكن التى لاتحتاج لذلك وعدم ترك أى مصابيح مضاءة بغير إستعمال نهارا أو ليلا وعزل المبانى المكيفة جيدا **بالعزل الحرارى** حتى لا تتسرب الطاقة منها بتسرب الحرارة كما يقلل إستعمال المياه فى غير اللزوم ومنع تسربها بإستمرار وهذا لن يتم إلا بإنشاء **إدارات خضراء** داخل هذه المبانى يكون هدفها وعملها الوحيد هو المحافظه على الموارد فى المؤسسة وإقتراحات تخضيرها.

25- التحول إلى **كود العمارة الخضراء** فى المصانع والإسكان وتحويل كل المبانى الجديدة إلى مبانى خضراء والتشجيع على تحويل المبانى القديمة إلى المبانى الخضراء بتقديم القروض

الميسرة من البنوك كما يجب التشجيع على تدريب العاملين فى قطاع الإسكان والتشييد على التحول إلى الوظائف الخضراء فى هذا المجال .

26- التحول إلى بناء **المدن البيئية الخضراء** فالمدن الخضراء ليست خضراء فى الزراعات فقط فإن كل مافيها أخضر من وظائف لوسائل النقل للمبانى لتسخين الماء الى الطاقة إلى الإقتصاد إلى التعليم إلى الصناعة إلى كل شئ (White, R. R., 2002).

27- تقديم **الإستشارة الخضراء** لشركات القطاع العام والخاص والمؤسسات الحكومية مجانا وذلك لإدارة هذه الشركات إدارة خضراء بعد إصدار قانون التحول الإجبارى الى **الإدارة الخضراء**.

28- الإلتزام **بخطة تدريسية (التعليم البيئ أو التعليم الأخضر)** فى المدارس والجامعات للنمو والإقتصاد الأخضر لتعليم الصغار عن ماهية التنمية المستدامة والإقتصاد الاخضر وبالوسائل التعليمية التى تبسط هذه المعانى وإنشاء المدارس و**المعاهد التعليمية الخضراء** وإرسال بعثات للتدريب على هذا التحول فى كل المجالات وخاصة لدول ألمانيا والسويد والدنمارك وهولاندا وكوريا الجنوبية وعمل جوائز للأفراد والشركات **للإبداع والإنجاز الأخضر**.

29- يجب وقف الإعلانات التى تقدم **سلعا مدمرة للبيئة** كما تم وقف إعلانات السجاير المدمرة لصحة الانسان فى كل وسائل الإعلام وفى الشوارع وفى كل مكان.

30- عمل **علاقة بين الناس والطبيعة** على سبيل المثال محاولة زراعة مليار شجرة فى مصر خلال عشر سنوات أى ان يزرع كل إنسان مصرى شجرة كل سنة لمدة عشرة سنوات ونرصد التقدم الذى يحدث فى البيئة والإقتصاد خلال هذه الفترة وربما تطبيق العديد من الأفكار الاخرى.

31- تشجيع القطاع الخاص على التحول وإستخدام تقنيات **التكنولوجيا الخضراء** ووسائل الإقتصاد الأخضر والإستثمار فى الزراعة الصديقة للبيئة والعضوية والطاقة المتجددة والمبانى الخضراء وتشجيع تمويل المشروعات الصغيرة على التحول إلى الإقتصاد الأخضر

.(Kane, G., 2010)

32- **الاستثمار الأخضر فى السياحة** والإنتقال إلى سياحة أكثر استدامة بالمحافظة على التنوع البيئى وزيادة دور **السياحة البيئية**.

33- التشديد على المحافظة على الأرض الزراعية وإستعمالات الأرض عموما و**الحفاظ على نهر النيل نظيفا خاليا** من التلوث والمحافظة على بقية النظم البيئية فى مصر مثل البحر الأحمر والبحر المتوسط والمحافظة على مصايد الأسماك بهما وازالة كل التعديات الملوثة والمعوقة لهذه النظم البيئية.

34- إنشاء مركز **للأبحاث الخضراء** فى كل تخصصات التحولات الخضراء يقدم الاستشارة لمؤسسات المجتمع للتحول الأخضر كما يقوم بأبحاث رائدة ومبتكرة للتحول الأخضر ويكون أحد أعماله هو إعطاء تصاريح البناء الأخضر وغيرها من التصاريح فى مجال التحول الأخضر.

لايمكن ولا يجب لمصر أن تستمر بإنتهاج هذا النظام الإقتصادى (الإقتصاد البنى أو الأسود) القائم على تدمير البيئة وتدمير صحة الإنسان حيث أن بها أسوا معدلات للأمراض على مستوى العالم و أسوأ معدلات للتلوث البيئى فى العالم وهذا ناتج عن إنتهاج هذا الطريق الاقتصادى الذى لم يقدم أيضا سوى أسوأ نظام تعليمى مدرسى و جامعى وهذا غير عدم وجود العدالة الإجتماعية وسوء توزيع الموارد (UN-ESCWA, 2011).

ولهذا وجب على مصر التحول إلى نظام إقتصادى آخر يقوم على أسس أخرى ألا وهو **الإقتصاد الأخضر** والإقتصاد القائم على **التنمية المستدامة** الذى يغير هذا الواقع ويشترك فى تحقيق الرفاهية فيه كل المواطنين ويقدم حلول واقعية للمشاكل الإقتصادية بإستخدام الطاقة المتجددة ويحافظ على بيئة نظيفة تقل فيها الأمراض ويحافظ على الموارد الطبيعية لإستخدامات الأجيال القادمة ويستعيدها . والإقتصاد الأخضر ينمو أسرع من الإقتصاد البنى . والتحول لهذا الإقتصاد لن يتم إلا بشراكة كاملة بين رجال الإقتصاد ورجال العلم والبيئة وكل فئات الشعب وهناك عشرات المقترحات والأبحاث غير التى تقدمت بها فى هذه الورقة تساعد على هذا التحول .

References:

Al-Bia Wal-Tanmia (2011): الإقتصاد الأخضر فى عالم عربى متغير- تقرير المنتدى العربى للبيئة والتنمية – 95 بليون دولار سنويا كلفة التدهور البيئ فى البلدان العربية Al-Bia Wal-Tanmia (Environment & Development), Vol. 16, Num. 1

Environmental Leader (2013): Sweden 'Most Sustainable Country in the World'. http://www.environmentalleader.com. [Accessed, 8, 2013].

Brown, R. B., (2001): Eco-Economy. Building an Economy For the Earth. Earth Policy Institute W. W. Norton & Company, New York, USA.

Kane, G. (2010): The Three Secrets of Green Business. Unlocking Competitive Advantage in a Low Carbon Economy. Published by Earthscan, Quicksilver Drive, Sterling, VA, USA.

Kempf, K. (2010): كيف يدمر الأثرياء الكوكب . ترجمة د أنور مغيث - المركز القومى للترجمة . شارع الجبلاية – الجزيرة – القاهرة – جمهورية مصر العربية

Kütting, G. (2004): Globalization and the Environment, Greening Global Political Economy. State University of New York Press, USA.

Newton, L. H. (2006): Business Ethics and Natural Environment. Blackwell Publishing, Oxford, UK.

Makower, J. (2009): Strategies for the Green Economy. Opportunities and challenges in the new world of business. McGraw Hill, New York, USA.

Openegypt.org (2013): ممثلو مجتمع البرمجيات الحرة يطالبون وزير الإتصالات بتنفيذ وعوده بتطبيق سياسات للإنتقال التدريجي إلي الإعتماد على البرمجيات الحرة في الحكومة http://openegypt.org. [Accessed, 12, 2013].

Renner, M. (2012): Making the Green Economy Work for Everybody. In State of the World (2012): Moving Toward Sustainable Prosperity. Island Press, Washington, D C, USA.

Vaitheeswaran, V. V. (2005): Power to the People, How the Coming Energy Revolution Will Transform an Industry. Change our Lives, and May Even Save the Planet. Farrar, Straus and Giroux, New York, USA.

UN-ESCWA (2011): Green Economy in the Arab Region: Overall Concept and Available Options. UNEP, "Green Economy Report,

UNEP, green economy (2011) : نحو إقتصاد أخضر:مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر- مرجع لواضعى السياسات .

www.unep.org/greeneconomy**,** [Accessed, 10, 2013].

White, R. R., (2002): Building the Ecological City. Published by Woodhead Publishing Limited, Abington Hall, Abington, Cambridge CB1 6HA, England.

Zimmerman, M. E. (a) (2006): Environmental Philosophy, From Animal Rights to Radical Ecology (part 1). Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey 07458, USA.

Zimmerman, M. E. (b) (2006): Environmental Philosophy, From Animal Rights to Radical Ecology (part 2). Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey 07458, USA.

مكتب العمل الدولى – جنيف (2013): التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء. مؤتمر العمل الدولى – الدورة 102 – 2013.